



هل يختبر النووي الكوري حدود الردع الأمريكي؟ مستقبل التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مقدمة

يشهد التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا تحولاً متدرجاً في طبيعة مصادر عدم اليقين، إذ لم يعد يرتبط بتنامي القدرات العسكرية لكوريا الشمالية وحده، وإنما بتفاعل تصاعد قوتها النووية مع إعادة الولايات المتحدة ضبط بعض مظاهر التزامها العسكري تجاه كوريا الجنوبية، وما يترتب على ذلك من إعادة حسابات لدى الحلفاء والخصوم. وقد اكتسب هذا التحول أهمية خاصة خلال آب 2026، بعد تقليص الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مدة المناورات العسكرية المشتركة من أحد عشر يوماً إلى خمسة أيام، مع خفض بعض أنشطة التدريب الميداني، بالتزامن مع تقديرات كورية جنوبية تشير إلى احتمال امتلاك كوريا الشمالية ما بين 80 و120 رأساً نووياً، وهو تقدير يعكس تنامي وزن العامل النووي في البيئة الأمنية لشبه الجزيرة الكورية. ولا تكمن أهمية هذه التطورات في التزامن بين تنامي القدرة النووية الكورية الشمالية وتقليص بعض مظاهر النشاط العسكري الأمريكي فحسب، وإنما في أنها تعيد طرح مسألة مصداقية الردع الموسع في بيئة تتغير فيها طبيعة التهديد وحسابات التصعيد. فالمناورات العسكرية لا تمثل المقياس الوحيد للالتزام الأمريكي، كما أن تقليصها لا يعني بالضرورة تراجع المظلة النووية أو انهيار الردع، إلا أنها تؤدي وظيفة تتجاوز التدريب إلى إرسال إشارات بشأن النوايا والقدرة والإرادة السياسية، الأمر الذي يجعل تعديلها مؤثراً في إدراك الحلفاء والخصوم حتى عندما لا يغير ميزان القدرات العسكرية بصورة مباشرة.

ومن ثم، لا تتمثل الإشكالية في تحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة قد «تراجعت» أو ما إذا كانت كوريا الشمالية قد «انتصرت»، وإنما في اختبار قدرة واشنطن على المواءمة بين ردع الخصم وطمأننة الحليف وإدارة التصعيد في آن واحد فتنامي الترسانة النووية الكورية الشمالية لا يرفع تكلفة المواجهة فحسب، بل يمنح بيونغ يانغ مجالاً أوسع للمناورة ويزيد حساسية كوريا الجنوبية تجاه موثوقية الضمانات الأمريكية، في وقت يرتبط فيه أمن شبه الجزيرة بالتنافس الأوسع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا وبمستقبل التوازن الأمني في شرق آسيا.

وعليه، ينطلق هذا التحليل من أن الاختبار الحقيقي للردع الأمريكي لا يتعلق بامتلاك واشنطن قدرة عسكرية كافية لمواجهة كوريا الشمالية، وإنما بقدرتها على تحويل هذه القدرة إلى مصداقية استراتيجية مستدامة في ظل تغير طبيعة القوة النووية الكورية الشمالية وتبدل أولويات السياسة الأمريكية وتزايد حساسية الحلفاء تجاه مستوى الالتزام الأمريكي. ومن هنا يطرح تساؤلاً مركزياً: هل يختبر النووي الكوري حدود الردع الأمريكي، وإلى أي مدى يمكن أن ينعكس ذلك على مستقبل التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا؟

تحول البيئة الاستراتيجية وامتداد الردع إلى المجهول النووي

لم يعد التطور النووي لكوريا الشمالية مجرد زيادة في عدد الرؤوس النووية أو تحسين في وسائل إيصالها، إلا أنه أخذ يعيد تعريف وظيفة السلاح النووي داخل استراتيجيتها؛ فمع انتقال (بيونغ يانغ) نحو ترسانة أكثر تنوعاً وقابلية للاستخدام، يتحول السلاح النووي من أداة لضمان بقاء النظام وردع التدخل الخارجي إلى وسيلة لتغيير

البيئة الاستراتيجية المحيطة ورفع تكلفة الخيارات العسكرية والسياسية أمام الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وتكشف تقديرات عام 2026 عن نمو هذه الترسانة بصورة تتجاوز بعض التقديرات السابقة، إذ تشير تقديرات إلى امتلاك كوريا الشمالية ما بين 60 و100 سلاح نووي، مع قدرة على إنتاج مواد انشطارية تتيح إضافة نحو 7-18 سلاحاً سنوياً، بينما رفعت سيول (الحكومة الكورية الجنوبية) تقديرها إلى نطاق يتراوح بين 80 و120 رأساً نووياً، مع بقاء الرقم الأخير تقديراً غير قابل للتحقق المستقل بصورة كاملة.

ولا تكمن أهمية هذا التطور في حجم الترسانة وحده، لأن القوة الردعية لا تتعاضد خطياً مع زيادة عدد الرؤوس، وإنما في تنوع القدرات وإمكانية بقائها بعد الضربة الأولى وتعدد وسائل إيصالها، إلى جانب تطوير أسلحة نووية تكتيكية ودمجها مع الصواريخ الباليستية والقدرات السيبرانية والحرب الإلكترونية. ويعني ذلك انتقال البرنامج الكوري الشمالي من مجرد امتلاك السلاح النووي إلى التفكير في توظيفه داخل سيناريوهات الحرب، بما يوسع وظيفته من الرد على هجوم نووي إلى تقييد حرية الخصم في استخدام القوة التقليدية. وتبرز هنا إحدى أهم التحولات في معادلة الردع؛ إذ قد يؤدي امتلاك كوريا الشمالية قدرة نووية أكثر تنوعاً إلى خلق ما يمكن وصفه بالاستقرار غير المستقر: فالخوف من التصعيد النووي قد يمنع الحرب الشاملة، لكنه في المقابل قد يشجع بيونغ يانغ على اختبار خصومها في مستويات أدنى من العتبة النووية، عبر الاستفزازات والضغط العسكري والهجمات المحدودة، انطلاقاً من اعتقاد بأن قدرتها النووية تحد من استعداد الولايات المتحدة للذهاب إلى مواجهة شاملة. وبذلك يصبح السؤال الاستراتيجي أكثر تعقيداً من مجرد قدرة واشنطن على منع الاستخدام النووي؛ إذ يتعلق أيضاً بقدرة الردع على استخدام القوة التقليدية عندما تحاول كوريا الشمالية الاستفادة من المظلة التي يوفرها سلاحها النووي.

ومن هذه الزاوية، يفرض تنامي القدرة النووية الكورية الشمالية إعادة النظر في السياسة الأمريكية نفسها؛ فبيونغ يانغ لا تتصرف كما لو أن هدفها النهائي هو مجرد البقاء، وإنما تسعى إلى تثبيت واقع نووي جديد ودفع الآخرين إلى التكيف معه، وهو ما يفسر الجدل حول الانتقال من هدف نزع السلاح النووي الكامل إلى إدارة المخاطر أو الحد من التسليح. غير أن قبول هذا التحول بصورة غير محسوبة قد يمنح كوريا الشمالية مكسباً استراتيجياً يتمثل في تحويل استثمارها الطويل في البرنامج النووي إلى حقيقة سياسية مقبولة بحكم الأمر الواقع. وفي المقابل، تكشف التطورات العسكرية الأمريكية-الكورية الجنوبية أن الردع لا يعتمد على القدرات المادية وحدها، إذ تؤدي المناورات المشتركة ووظيفة مزدوجة تتمثل في رفع الجاهزية وإنتاج إشارة ردعية بشأن قدرة التحالف على العمل المشترك. ولذلك فإن تقليص مدة المناورات من أحد عشر يوماً إلى خمسة أيام وخفض بعض التدريب الميداني لا يعني بالضرورة تراجع الردع الأمريكي بالقدر نفسه، لأن المظلة الأمريكية تستند إلى منظومة أوسع تشمل القوات المنتشرة والقدرات الاستراتيجية والاستخبارات والدفاع الصاروخي والقدرة على التعزيز والالتزام السياسي؛ إلا أن أهمية القرار تكمن في الإشارة التي ينتجها أكثر من أثره العسكري المباشر، خصوصاً إذا بدأ الحلفاء في تفسيره باعتباره تغييراً في مستوى الإرادة الأمريكية.

ويؤكد إطلاق كوريا الشمالية نحو عشرة صواريخ باليستية قصيرة المدى في 20 آب أن بيونغ يانغ لا تقيس السياسة الأمريكية بعدد أيام المناورات، وإنما تراقب اتجاه العلاقة بين واشنطن وسيول وقدرتها على التأثير فيها. ومن ثم، فإن جوهر التحول الاستراتيجي لا يتمثل في تراجع القدرة الأمريكية، وإنما في اتساع المسافة المحتملة بين القدرة الفعلية والمصادقية المدركة؛ وهي مسافة قد تصبح أكثر أهمية من حجم القوة ذاته، لأنها تحدد كيفية تفسير الخصم والحليف لإرادة الولايات المتحدة واستعدادها لتحمل مخاطر التصعيد.

المعضلة الأمريكية-الكورية بين خفض التصعيد وطمأنة الحلفاء

تواجه الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية معضلة مركبة لا يمكن حلها بزيادة القوة العسكرية أو خفضها بصورة منفردة، لأن الحفاظ على الاستقرار يتطلب الجمع بين ردع كوريا الشمالية وطمأنة كوريا الجنوبية وترك مساحة للدبلوماسية. فواشنطن مطالبة بمنع بيونغ يانغ من الاعتقاد بأن قدراتها النووية تتيح لها فرض وقائع جديدة بالقوة، لكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى تجنب تحويل أدوات الردع إلى مصدر دائم للتصعيد، كما يتعين عليها إقناع الحكومة الكورية الجنوبية (سيول) بأن أي انفتاح على كوريا الشمالية لا يأتي على حساب أمنها. وتزداد حساسية هذه المعادلة مع توجه إدارة ترامب نحو استثمار العلاقة الشخصية مع كيم جونج أون وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة لاستئناف الحوار، بالتزامن مع تقليص بعض مظاهر النشاط العسكري المشترك.

ولا يمثل تقليص المناورات مجرد تعديل في التدريب، لأن المناورات تؤدي داخل التحالف وظيفة سياسية تتمثل في إظهار وحدة الإرادة وتعزيز الثقة وإرسال إشارات واضحة إلى الخصم. ولذلك فإن تقليصها قد يكون مقصوداً من جانب واشنطن لتقليل الاستفزاز وفتح المجال أمام الدبلوماسية، لكنه قد يُقرأ في الحكومة الكورية الجنوبية (سيول) بوصفه مؤشراً على أن مستوى الالتزام الأمريكي أصبح أكثر ارتباطاً بالحسابات السياسية الآنية، خصوصاً عندما لا تكون آليات اتخاذ القرار داخل التحالف قابلة للتنبؤ بصورة كافية. وهنا تكمن المشكلة الأساسية: الدولة الحليفة لا تحتاج فقط إلى معرفة حجم القوة الأمريكية، وإنما تحتاج إلى معرفة متى وكيف ستستخدم هذه القوة دفاعاً عنها.

وتحمل الخطوة الأمريكية، لذلك، إشارتين متعارضتين؛ فهي قد تخدم هدف خفض التصعيد مع بيونغ يانغ، لكنها في الوقت نفسه قد تضعف الثقة التي تشكل أساس الردع الموسع إذا فسرتها سيول باعتبارها تراجعاً في مستوى الالتزام. وفي المقابل، تدرك كوريا الشمالية هذه الحساسية وتحاول استثمارها؛ إذ لم تعتبر تقليص المناورات تنازلاً كافياً، واستمرت في الضغط العسكري والسياسي، بما يشير إلى أنها لا ترفض الدبلوماسية من حيث المبدأ، وإنما تسعى إلى دخول أي تفاوض من موقع أقوى، بحيث يكون الاعتراف بواقعها النووي جزءاً من نقطة الانطلاق الجديدة بدل أن يكون نزع السلاح شرطاً مسبقاً.

وتنشأ هنا معضلة أخرى أمام واشنطن: الدبلوماسية قد تخفف التوتر لكنها لا تعني بالضرورة تراجع التهديد النووي. فإذا أدى الحوار إلى إدارة السلوك الكوري الشمالي من دون معالجة التحول في قدراته النووية، فقد تنتقل

السياسة الأمريكية تدريجياً من محاولة تغيير الواقع النووي إلى إدارة مخاطره. وقد يكون هذا التحول عملياً في بعض الظروف، لكنه يحمل خطر تثبيت المكسب الاستراتيجي الذي حققته بيونغ يانغ، خصوصاً إذا أصبحت ترتيبات الحد من التسلح بديلاً فعلياً عن هدف نزع السلاح. ومع ذلك، فإن الدبلوماسية ليست نقيضاً للردع؛ فالردع الفعال هو الذي يمنح الدبلوماسية مساحة للحركة بدل أن يحولها إلى استسلام للخصم، ولذلك فإن نجاح السياسة الأمريكية لا يقاس بمجرد عقد مفاوضات جديدة، وإنما بقدرتها على استخدام الاتصال السياسي لإدارة السلوك النووي الكوري من دون تقديم تنازلات تضعف التحالف أو تمنح بيونغ يانغ حافزاً لمواصلة التصعيد. ومن هنا يصبح الحفاظ على التوازن بين القوة والحوار أكثر أهمية من الانحياز الكامل إلى أحدهما.

ولا يمكن فصل هذه المعضلة عن البعد الاقتصادي؛ فالتحالف الأمريكي-الكوري لم يعد ترتيباً أمنياً منفصلاً عن الاقتصاد، وإنما أصبح شبكة مترابطة من الأمن والتجارة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والاستثمار والصناعة الدفاعية. وتحتل كوريا الجنوبية موقعاً مركزياً في صناعات أشباه الموصلات والبطاريات والسفن والتصنيع المتقدم، بما يجعل استقرار العلاقة بين الطرفين ذا آثار تتجاوز شبه الجزيرة إلى الاقتصاد الاستراتيجي العالمي. ولذلك فإن اهتزاز الثقة السياسية يمكن أن ينعكس على قرارات الاستثمار والتجارة، كما أن الخلاف حول تقاسم الأعباء الدفاعية يمكن أن يؤثر في طبيعة العلاقة برمتها، خصوصاً مع توجه واشنطن نحو تحميل الحلفاء مسؤولية أكبر عن تكاليف أمنهم. ومن هنا بدأت سيول تمتلك حافزاً متزايداً لتعزيز الاستقلال الدفاعي والاستراتيجي دون أن يعني ذلك بالضرورة الرغبة في الانفصال عن الولايات المتحدة؛ فزيادة القدرات الذاتية ونقل السيطرة العملية في زمن الحرب يمكن أن يجعل كوريا الجنوبية شريكاً أكثر قدرة داخل التحالف، لكنهما قد يتحولان إلى مسار مختلف إذا ارتبطا بتراجع الثقة بالمظلة الأمريكية، لأن الخطوة التالية قد تكون توسيع النقاش حول الخيار النووي. ولذلك يؤدي الردع الموسع وظيفته مزدوجة: فهو يردع كوريا الشمالية، وفي الوقت نفسه يقلل حوافز كوريا الجنوبية للبحث عن بديل نووي مستقل.

وهنا تتجاوز المعضلة حدود واشنطن وسيول؛ فالصين تراقب أي تراجع في الثقة بالالتزام الأمريكي باعتباره فرصة لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في كوريا الجنوبية ودفعها نحو هامش أكبر من الاستقلال الاستراتيجي، في حين ترى واشنطن أن استمرار التعاون الأمريكي-الكوري-الياباني ضروري للحفاظ على توازن القوى الإقليمي. وبذلك تصبح كوريا الجنوبية حلقة وصل بين الأمن الكوري والتنافس الأمريكي-الصيني؛ فهي مرتبطة اقتصادياً بالصين وأمنياً بالولايات المتحدة، وتمتلك مصالح دفاعية متشابكة مع اليابان، الأمر الذي يجعل أي تغيير في مستوى اعتمادها على واشنطن ذا تداعيات تتجاوز العلاقة الثنائية. وعليه، فإن التحدي الأمريكي لا يتمثل في الاختيار بين الردع والدبلوماسية، وإنما في منع تحول أحدهما إلى نقيض للآخر؛ فالردع المفرط قد يوسع سباق التسلح ويغلق فرص الحوار، والدبلوماسية غير المدعومة بقوة موثوقة قد ترفع سقف مطالب بيونغ يانغ، بينما يمكن أن يؤدي خفض الالتزام العسكري بصورة غير منسقة مع الحليف إلى تقويض الثقة التي يقوم عليها الردع أصلاً. ولذلك فإن الاختبار الحقيقي للسياسة الأمريكية يتمثل في قدرتها على إدارة التناقضات داخل

التحالف والحفاظ على تماسكه، بالتوازي مع احتواء كوريا الشمالية ومنع تحول قدراتها النووية إلى عامل يعيد تشكيل النظام الأمني في شرق آسيا.

من ردع كوريا الشمالية إلى إعادة تشكيل توازن شرق آسيا

إذا كان تنامي القدرات النووية لكوريا الشمالية قد غيّر معادلة الردع في شبه الجزيرة، فإن أهم آثاره الاستراتيجية قد لا تظهر في العلاقة المباشرة بين واشنطن وبيونغ يانغ، وإنما في السلوك الذي يفرضه هذا التحول على بقية دول شرق آسيا. فالقوة النووية لا تؤثر في خصمها المباشر فقط، بل تعيد تشكيل حسابات الدول المحيطة بها بشأن مستوى الاعتماد على الحلفاء، وحجم القدرات الذاتية المطلوبة، وحدود المخاطرة المقبولة. ومن ثم، فإن الخطر الأعظم لا يتمثل في استخدام كوريا الشمالية للسلح النووي، وإنما في أن يؤدي ترسخ قوتها النووية إلى دفع الدول الأخرى إلى إعادة تعريف مفهوم أمنها بطريقة تغير البنية التي استند إليها الاستقرار الإقليمي طوال العقود الماضية.

وتبرز كوريا الجنوبية بوصفها الحالة الأكثر دلالة على هذا التحول؛ فوجود قوة نووية متنامية على حدودها يضعها أمام مفارقة استراتيجية تتمثل في ضرورة الحفاظ على عدم امتلاك السلح النووي من جهة، مع بناء قدرة ذاتية كافية للتعامل مع خصم يمتلكه من جهة أخرى. ولذلك قد لا يكون المسار الأكثر احتمالاً هو الانتقال المباشر إلى إنتاج السلح النووي، وإنما الاقتراب التدريجي من العتبة النووية عبر تطوير القدرات الصاروخية، والدفاعات المتقدمة، والصناعات النووية والتكنولوجية، وتعزيز القدرة على إنتاج وسائل الردع بسرعة إذا تغير القرار السياسي. وهذه المنطقة الرمادية بين عدم امتلاك السلح النووي والقدرة على امتلاكه قد تصبح أحد أهم ملامح البيئة الأمنية الآسيوية المقبلة، لأنها تسمح للدولة بزيادة استقلالها الاستراتيجي دون تحمل التكاليف السياسية والدبلوماسية الكاملة للانتشار النووي.

ولا يقتصر هذا الاحتمال على سيول؛ فاليابان تمثل متغيراً حاسماً في تحديد اتجاه النظام الإقليمي، ليس بسبب احتمال امتلاكها السلح النووي فحسب، وإنما بسبب قدرتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية على توسيع نطاق القوة التقليدية بسرعة. وإذا دفعت البيئة الجديدة طوكيو إلى زيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير الصواريخ بعيدة المدى والقدرات البحرية والجوية وتوسيع التعاون العسكري مع القوى الإقليمية، فقد تبدأ عملية إعادة توزيع للقوة التقليدية لا تحتاج إلى قرار نووي حتى تغير ميزان القوى. وفي هذه الحالة يمكن أن يصبح النووي الكوري محفزاً لسباق تسلح غير نووي في بدايته، لكنه أكثر اتساعاً وتأثيراً في البنية العسكرية الإقليمية من مجرد زيادة الترسانات النووية.

وتتضاعف أهمية ذلك بفعل ردود الفعل الصينية؛ فبكين لن تنظر إلى تعزيز قدرات سيول وطوكيو بوصفه استجابة منفصلة للتهديد الكوري الشمالي، وإنما ضمن عملية أوسع لإعادة تشكيل ميزان القوى حولها. وكلما زادت القدرات العسكرية والتنسيق الأمني بين الولايات المتحدة وحلفائها، ارتفعت احتمالات تفسير الصين لهذه الإجراءات باعتبارها جزءاً من احتواء نفوذها، وهو ما قد يدفعها إلى توسيع قدراتها العسكرية والاقتصادية

والتكنولوجية، وتعزيز علاقاتها مع الدول التي يمكن أن تحد من النفوذ الأمريكي. وهنا تتخذ المعضلة الأمنية شكلاً إقليمياً كاملاً: إجراء دفاعي بالنسبة إلى طرف قد يتحول إلى مؤشر تهديد بالنسبة إلى طرف آخر، فتنتج الاستجابة التالية مزيداً من أسباب الخوف لدى الطرف الأول.

وتزداد هذه الحلقة تعقيداً مع تنامي الدور الروسي في دعم كوريا الشمالية؛ إذ يمنح التقارب بين موسكو وبيونغ يانغ الأخيرة مساحة أوسع للمناورة ويقلل من فعالية بعض أدوات الضغط التقليدية، في الوقت الذي تستفيد فيه روسيا من كوريا الشمالية ضمن شبكة أوسع من العلاقات التي تخدم مصالحها في مواجهة الغرب. كما أن قدرة بيونغ يانغ على الموازنة بين علاقاتها مع الصين وروسيا تمنحها هامشاً أكبر لتجنب الاعتماد الكامل على قوة واحدة، وتحويل التنافس بين القوى الكبرى إلى مصدر إضافي للاستقلال الاستراتيجي. وبذلك لا تعود كوريا الشمالية مجرد طرف تابع في صراع القوى الكبرى، بل تصبح فاعلاً يستثمر التنافس بينها لتحسين موقعه التفاوضي والاستراتيجي.

لكن التأثير الأكثر عمقاً قد يظهر خارج المجال العسكري أصلاً. فشرق آسيا يمثل أحد أهم مراكز الاقتصاد التكنولوجي العالمي، وتحتل كوريا الجنوبية واليابان والصين مواقع محورية في أشباه الموصلات والبطاريات والسفن والإلكترونيات والتصنيع المتقدم، بينما تعتمد الولايات المتحدة بصورة متزايدة على هذه المنطقة في قطاعات ترتبط مباشرة بالأمن القومي. ولذلك فإن تصاعد التوتر الأمني لن يؤدي فقط إلى زيادة الإنفاق الدفاعي، بل قد يسرع أمنه الاقتصاد؛ أي انتقال قرارات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد من منطق الكفاءة الاقتصادية وحده إلى منطق الأمن الاستراتيجي. وقد يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الاستثمارات، وتوطين الصناعات الحساسة، وتشديد القيود التكنولوجية، وربط التجارة بالتحالفات السياسية، بما يجعل التنافس في شرق آسيا صراعاً على القدرة على إنتاج القوة بقدر ما هو صراع على امتلاكها.

وهنا تظهر ميزة مهمة للولايات المتحدة لا ينبغي إغفالها: فالتغير في بعض مظاهر الوجود العسكري لا يعني فقدان القدرة على تشكيل النظام الإقليمي، لأن القوة الأمريكية تستند إلى منظومة أوسع من القواعد والتحالفات والتكنولوجيا ورأس المال والأسواق وسلاسل الإمداد. إلا أن طبيعة القيادة الأمريكية قد تكون أمام تحول من نموذج الحماية المباشرة إلى نموذج تقاسم أكبر للأعباء، بحيث تصبح كوريا الجنوبية واليابان أكثر قدرة على تحمل مسؤولياتهما الأمنية. وهذه العملية قد تقوي النظام إذا بقيت ضمن إطار أمريكي واضح، لكنها قد تنتج نتيجة معاكسة إذا تحولت زيادة استقلال الحلفاء إلى بحث عن بدائل استراتيجية مستقلة.

ومن هنا يمكن فهم التأثير الحقيقي لكوريا الشمالية بطريقة مختلفة: فهي لا تحتاج إلى تحقيق تفوق عسكري على الولايات المتحدة حتى تغير النظام الإقليمي؛ يكفي أن تجعل الحفاظ على الوضع القائم أكثر تكلفة وتعقيداً. فإذا اضطرت الولايات المتحدة إلى توسيع مواردها العسكرية والتكنولوجية، وتعزيز التزاماتها تجاه حلفائها، وإدارة علاقات أكثر تعقيداً مع الصين وروسيا، في الوقت الذي تواصل فيه بيونغ يانغ تطوير قدراتها بتكلفة أقل نسبياً، فإنها تحقق مكسباً استراتيجياً حتى من دون تغيير ميزان القوة الكلي. وهذا ينقل التحليل من مفهوم التفوق العسكري المباشر إلى مفهوم توزيع تكاليف الحفاظ على النظام؛ إذ يمكن لدولة أضعف أن تحقق مكاسب نسبية

عندما تجعل خصومها الأقوى ينفقون موارد أكبر للمحافظة على الوضع القائم.

لكن هذه الاستراتيجية تحمل في المقابل خطراً على كوريا الشمالية نفسها؛ فرفع مستوى التهديد بصورة مفرطة قد يؤدي إلى النتيجة المعاكسة، أي تسريع التنسيق بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وزيادة قدرات الحلفاء، وتشجيع الصين وروسيا على توسيع انخراطهما في المنافسة الإقليمية. وبذلك تجد بيونغ يانغ نفسها أمام معادلة دقيقة: كلما نجحت في استخدام قوتها النووية لتوسيع هامش المناورة، زادت في الوقت نفسه احتمالات تشكيل بيئة إقليمية أكثر تماسكاً ضدها.

وعليه، فإن مستقبل التوازن في شرق آسيا لن يتحدد بمقدار ما تستطيع كوريا الشمالية إضافته إلى ترسانتها فحسب، وإنما بكيفية استجابة بقية الأطراف لهذا التغير. فإذا اتجهت سيول وطوكيو نحو تعزيز القدرات الذاتية ضمن إطار التحالفات القائمة، فقد ينتج عن ذلك نظام أكثر توزيعاً للأعباء لكنه يظل قابلاً للإدارة؛ أما إذا تحولت هذه العملية إلى تحوط استراتيجي واسع، وتوسعت الفجوة بين الحلفاء والولايات المتحدة، وتزامنت مع توسع صيني وروسي مضاد، فقد ينتقل شرق آسيا تدريجياً من نظام ردع تقوده قوة مركزية إلى نظام متعدد مراكز القوة أكثر تسليحاً وأقل قابلية للتنبؤ.

الاختبار الحقيقي أبعد من كوريا الشمالية

تكشف الحالة الكورية أن المشكلة التي تواجه النظام الأمني في شرق آسيا ليست مجرد ظهور قوة نووية أكثر قدرة، وإنما انتقال أثر هذه القوة من مستوى الردع إلى مستوى إعادة تعريف سلوك الدول. فإذا كان السلاح النووي الكوري الشمالي قادراً على دفع كوريا الجنوبية واليابان إلى تعديل سياساتهما الدفاعية، وعلى دفع الصين إلى إعادة حساب انتشار القوة الأمريكية، وعلى توسيع الدور الروسي في شبه الجزيرة، فإن تأثيره يصبح أكبر بكثير من قدرته التدميرية المباشرة؛ إذ يتحول إلى أداة لإعادة توزيع المخاطر والموارد والخيارات الاستراتيجية داخل الإقليم.

ومن هنا، فإن نجاح الولايات المتحدة لا ينبغي أن يقاس فقط بقدرتها على منع كوريا الشمالية من استخدام السلاح النووي، بل بقدرتها على الحفاظ على بنية إقليمية لا تجعل بقية الحلفاء مضطرين إلى البحث عن بدائل مستقلة للأمن. وهذه نقطة تختلف جوهرياً عن مفهوم الردع التقليدي؛ لأن الدولة العظمى قد تنجح في ردع خصمها، لكنها تفشل في الحفاظ على النظام الذي يجعل هذا الردع ممكناً ومستداماً. وبعبارة أخرى، يمكن أن يكون الردع ناجحاً على مستوى العلاقة الثنائية، لكنه ينتج في المستوى الإقليمي تحولات تضعف الاستقرار الذي يفترض أن يحميه. والاحتمال الأكثر خطورة لذلك ليس بالضرورة اندلاع حرب نووية أو امتلاك سيول وطوكيو أسلحة نووية في المدى القريب، وإنما نشوء تدرج صامت في إعادة توزيع القوة؛ زيادة القدرات التقليدية، وتطوير البنية التكنولوجية القابلة للتحويل النووي، وتوسيع الدفاعات الصاروخية، وتعميق الشراكات العسكرية، وإعادة توطين الصناعات الحساسة، وتزايد اعتماد الدول على قدراتها الذاتية. وقد لا يبدو أي من هذه التحولات منفرداً كحدث

مفصلي، لكنها مجتمعة يمكن أن تنتج نظامًا آمنًا مختلفًا جذريًا عن النظام الذي عرفته المنطقة خلال العقود السابقة.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية: قد يؤدي الردع الأمريكي إلى منع الحرب، لكنه لا يضمن بالضرورة منع إعادة تشكيل البيئة التي تجعل الحرب مستبعدة. فإذا أصبحت الدول أكثر تسليحًا، وأقل ثقة بالنوايا، وأكثر اعتماداً على قدراتها الذاتية، فإن الاستقرار قد يتحول من استقرار قائم على الثقة النسبية في ترتيبات الأمن إلى استقرار قائم على الخوف المتبادل من تكلفة التصعيد. وهذا النوع من الاستقرار يكون أكثر هشاشة؛ لأنه يعتمد على دقة الحسابات وقدرة الأطراف على تفسير نوايا بعضها، وهي أمور تصبح أكثر صعوبة كلما تعددت مراكز القوة وتداخلت ساحات التنافس.

ومن ثم، فإن السؤال المركزي لا يعود: هل تستطيع الولايات المتحدة ردع كوريا الشمالية؟ بل يصبح: هل تستطيع واشنطن الحفاظ على نظام إقليمي يبقى فيه الردع الأمريكي عاملاً لتثبيت التوازن، لا محفزاً لانتشار القدرات الذاتية وإعادة توزيع القوة؟ فالفشل في هذه المهمة لن يظهر بالضرورة في صورة هزيمة عسكرية أمريكية، وإنما قد يظهر تدريجياً في تغير سلوك الحلفاء، واتساع هامش التحوط الاستراتيجي، وتزايد الاعتماد على القوة الذاتية، وتحول الاقتصاد والتكنولوجيا إلى أدوات صريحة للمنافسة الأمنية وبذلك فإن الاختبار الذي يفرضه النووي الكوري على الولايات المتحدة هو في جوهره اختبار للقدرة على إدارة النظام، لا مجرد إدارة الخصم. وإذا استطاعت واشنطن أن تحافظ على تماسك تحالفاتها، وتوزع الأعباء دون أن تفقد مركزية القيادة، وتمنع التحوط الأمني من التحول إلى سباق تسلح مستقل، وتحتوي التنافس الصيني-الأمريكي والروسي-الغربي ضمن حدود قابلة للإدارة، فإن تنامي القوة الكورية الشمالية سيبقى تهديداً يمكن احتواؤه. أما إذا فشلت في ذلك، فقد تحقق بيونغ يانغ مكسبها الأكبر دون أن تستخدم سلاحها النووي أصلاً: أن تجعل النظام الأمني الذي صُمم لردعها يعيد بناء نفسه على أساس من الشك والانتشار وتعدد مراكز القوة. وهنا تحديداً تكمن القيمة الاستراتيجية للسؤال الذي يحمل عنوان التحليل: النووي الكوري لا يختبر حدود القوة الأمريكية بقدر ما يختبر قدرتها على تحويل القوة إلى نظام مستقر. وهذه هي النقطة التي تجعل مستقبل شرق آسيا مرتبطاً ليس فقط بما تفعله كوريا الشمالية، وإنما بكيفية استجابة الآخرين لما تفعله.